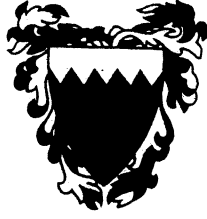


تقرير لجنة الشؤون الخارجية والدفاع
والأمن الوطني بخصوص مشروع قانون
بالتصديق على اتفاقية التعاون الاقتصادي
والتجاري والفني بين حكومة مملكة
البحرين وحكومة الجمهورية اليمنية



التاريخ : ١٥ أبريل ٢٠٠٦م

الموقر معالي الدكتور فيصل بن رضي الموسوي
رئيس مجلس الشورى

تحية طيبة وبعد ،

يسرني أن أرفق لمعاليتكم طي هذا الكتاب تقرير لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني بخصوص مشروع قانون بالتصديق على اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والفني بين حكومة مملكة البحرين وحكومة الجمهورية اليمنية المرافق للمرسوم الملكي رقم (٩) لسنة ٢٠٠٦، راجين من معاليتكم عرضه على المجلس لاتخاذ ما يراه مناسباً .

وتفضلوا بقبول فائق الشكر والتقدير ،،،


أخوكم

الدكتور خالد بن خليفة آل خليفة
رئيس اللجنة

المرفقات :

- ١ . تقرير اللجنة حول مشروع القانون .
- ٢ . ملاحظات لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بمجلس الشورى .
- ٣ . قرار مجلس النواب حول مشروع القانون ومرفقاته .
- ٤ . مشروع القانون مع نص الاتفاقية .
- ٥ . رأي غرفة تجارة وصناعة البحرين حول الاتفاقية .



التاريخ : ١٥ أبريل ٢٠٠٦ م

تقرير لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني
بخصوص مشروع قانون بالتصديق على اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري
والفني بين حكومة مملكة البحرين وحكومة الجمهورية اليمنية

بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠٠٦ م رفع صاحب المعالي خليفة بن أحمد الظهيري رئيس مجلس النواب إلى صاحب المعالي الدكتور فيصل بن رضي الموسوي رئيس مجلس الشورى مشروع قانون بالتصديق على اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والفني بين حكومة مملكة البحرين وحكومة الجمهورية اليمنية ، المرافق للمرسوم الملكي رقم (٩) لسنة ٢٠٠٦ م. وما انتهى إليه مجلس النواب في هذا الصدد.

وبتاريخ ٢٨ مارس ٢٠٠٦ م أحال سعادة السيد عبدالرحمن محمد جمشير النائب الأول لرئيس المجلس مشروع القانون المذكور و مرفقاته إلى لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني لدراسته و إعداد تقرير بشأنه لرفعه إلى المجلس.

وقد عقدت اللجنة اجتماعاً بتاريخ ٤ أبريل ٢٠٠٦ م ناقشت فيه مشروع القانون وتدارست نصوص الاتفاقية، و قد دعت اللجنة إلى اجتماعها كلاً من:

وزارة الخارجية:

مدير الإدارة القانونية.

١. د. يوسف عبدالكريم

وزارة الدولة لشئون مجلس الوزراء :

١. أ. أحمد القاضي
 ٢. أ. إيمان العرادي
- مستشار قانوني.
مستشار قانوني.

وزارة الصناعة والتجارة:

١. د. عبدالله منصور
 ٢. أ. عبدالرزاق زين العابدين
- وكيل شئون الصناعة.
مدير إدارة العلاقات التجارية.

وزارة الدولة لشئون مجلسى الشورى والنواب:

١. أ. أروى الحمود
- أخصائي شئون الجلسات.

غرفة تجارة وصناعة البحرين:

١. أ. أحمد نجم النجم
 ٢. المستشار محمد عصام محمود
- الرئيس التنفيذي.
مدير الشؤون القانونية والتحكيم.

حضر اجتماع اللجنة من مجلس الشورى كل من :

١. الدكتور عصام عبدالوهاب البرزنجي
 ٢. الأستاذ زهير حسن مكي
 ٣. الأنسة ميادة مجيد معارج
- المستشار القانوني للمجلس .
أخصائي قانوني بالمجلس .
أخصائي قانوني بالمجلس .

وبتاريخ ٤ أبريل ٢٠٠٦م، تلقت اللجنة تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بشأن مشروع القانون.

وقد تم اختيار سعادة العضو السيد محمد حسن باقر مقررأ أصلياً، وسعادة العضو السيد حمد مبارك النعيمي مقررأ احتياطياً.

تولت أمانة سر اللجنة السيدة ميرفت علي حيدر أمين سر اللجنة.

أولاً: رأي ممثلي الجهات الحكومية المختصة:

● وزارة الخارجية:

- إن توجه مجلس التعاون لدول الخليج العربية لضم جمهورية اليمن إلى المجلس جعل الدول الأعضاء تسرع بعقد اتفاقيات ثنائية مع الجمهورية اليمنية. بالإضافة إلى أن العلاقات اليمنية - البحرينية بدأت تتطور منذ بدء انفتاح اليمن اقتصادياً.

● الدائرة القانونية بوزارة الدولة لشئون مجلس الوزراء:

- سلامة مشروع القانون من الناحيتين الدستورية والقانونية.

● وزارة الصناعة والتجارة:

- إن اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والفني مع الجمهورية اليمنية ستزيد من التبادل التجاري بين البلدين. كما أن دول مجلس التعاون الخليجي وخاصة المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة لديها اتفاقيات مع الجمهورية اليمنية أكثر تقدماً.

● غرفة تجارة وصناعة البحرين:

- تدعم توقيع مثل هذه الاتفاقيات التي تزيد من فرص التبادل والتعاون التجاري بين البلدين مما يفتح أفقاً أوسع لتجار ورجال الأعمال البحرينيين.

ثانياً: رأي لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بمجلس الشورى:

- الموافقة على المشروع بقانون لسلامته من الناحيتين الدستورية والقانونية.

ثالثاً: رأي اللجنة:

- إن هذا الاتفاقية تدخل ضمن مفهوم مذكرة تفاهم بين مملكة البحرين والجمهورية اليمنية، وتضع بنية تحتية للتعاون الاقتصادي بين البلدين. وإن التزام مملكة البحرين بالتعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول العربية تحت مظلة الجامعة العربية يجعل توقيع والتصديق هذه الاتفاقية من الأهمية لتتماشى مع اتفاقيات الجامعة.

رابعاً: توصية اللجنة:

- توصي اللجنة بالموافقة على مشروع قانون بالتصديق على اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والفني بين حكومة مملكة البحرين وحكومة الجمهورية اليمنية ، المرافق للمرسوم الملكي رقم (٩) لسنة ٢٠٠٦م.

مشروع القانون

١. الديباجة:

نص الديباجة كما ورد من الحكومة الموقرة:

" نحن حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين.

بعد الاطلاع على الدستور، وعلى اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والفني بين حكومة مملكة البحرين وحكومة الجمهورية اليمنية، الموقعة في مدينة صنعاء بتاريخ ٤ ربيع الثاني ١٤٢٣هـ الموافق ٤ يوليو ٢٠٠٢م،

أقر مجلس الشورى ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه: "

توصية اللجنة:

- الموافقة على نص الديباجة كما ورد من الحكومة.

٢. المادة الأولى:

نص المادة كما ورد من الحكومة الموقرة:

"صودق على اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والفني بين حكومة مملكة البحرين وحكومة الجمهورية اليمنية، الموقعة في مدينة صنعاء بتاريخ ٤ ربيع الثاني ١٤٢٣ هـ الموافق ٤ يوليو ٢٠٠٢ م، والمرافقة لهذا القانون".

توصية اللجنة:

- الموافقة على نص المادة كما ورد من الحكومة.

٣. المادة الثانية:

نص المادة كما ورد من الحكومة الموقرة:

"على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية".

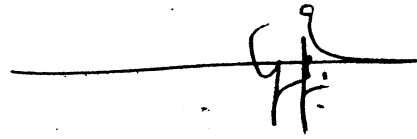
توصية اللجنة:

- الموافقة على نص المادة كما ورد من الحكومة.

والأمر معروض على المجلس الموقر للتفضل بالنظر،،،



د. خالد بن خليفة آل خليفة
رئيس لجنة الشئون الخارجية
والدفاع والأمن الوطني



السيد عبدالمجيد يوسف الحواج
نائب رئيس لجنة الشئون الخارجية
والدفاع والأمن الوطني



التاريخ: ٤ أبريل ٢٠٠٦ م

**سعادة الدكتور الفاضل / الشيخ خالد بن خليفة آل خليفة المحترم
رئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني**

**الموضوع : مشروع قانون بشأن التصديق على اتفاقية التعاون الاقتصادي
والتجاري والفني بين حكومة مملكة البحرين وحكومة الجمهورية اليمنية
المرفق للمرسوم الملكي رقم (٩) لسنة ٢٠٠٦ م**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بتاريخ ٢٨ مارس ٢٠٠٦ م، أرفق معالي رئيس المجلس، ضمن كتابه رقم
(٣٩٤ / ١٥ - ٣ - ٢٠٠٦ م)، نسخة من مشروع قانون بشأن التصديق على اتفاقية
التعاون الاقتصادي والتجاري والفني بين حكومة مملكة البحرين وحكومة
الجمهورية اليمنية المرفق للمرسوم الملكي رقم (٩) لسنة ٢٠٠٦ م، وذلك لمناقشته
وإبداء الملاحظات عليه للجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني.

وبتاريخ ٤ أبريل ٢٠٠٦ م، عقدت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية
اجتماعها الثاني والثلاثين، حيث اطلعت على مشروع القانون المذكور ومذكرته
الإيضاحية، وقرار مجلس النواب بشأنه، وتقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية
فيه، وذلك بحضور المستشارين والاختصاصيين القانونيين بالمجلس.

وانتهت اللجنة - بعد المداولة والنقاش - إلى عدم مخالفة المشروع بقانون لمبادئ وأحكام الدستور.

توصية اللجنة :

توصي اللجنة بسلامة مشروع قانون بشأن التصديق على اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والفني بين حكومة مملكة البحرين وحكومة الجمهورية اليمنية المرافق للمرسوم الملكي رقم (٩) لسنة ٢٠٠٦ م ، من الناحيتين الدستورية والقانونية.



محمد هادي الحلواجي

رئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية